محاسبة القيمة العادلة وأثرها على أدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

د. أشرف سالم عبدالكافي / أستاذ مشارك/ كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة-جامعة
أ. طاهر فرج ابراهيم / أستاذ مساعد– كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة- جامعة

الملخص

تهدف الدراسة الى معرفة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وادارة الارباح في المصارف التجارية في مدينة سرت الليبية وذلك من خلال تحديد العلاقة بين التقديرات والافصاح عن القيمة العادلة و ادارة الارباح، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي ودرجة الاهمية، واختبار ألفاكرونباخ لاختبار درجة مصداقية البيانات واختبار الفرضيات باستخدام معامل ارتباط بيرسون و معامل الانحدار المتعدد التدريجي عند مستوى معنوية 5%، من خلال نموذج قياسي يوضح العلاقة بين المتغير التابع (ادارة الارباح) والمتغيرات المستقلة وهي: تقديرات القيمة العادلة، الافصاح عن القيمة العادلة. وقد خلصت الدراسة الى إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الافصاح عن القيمة العادلة في صلب القوائم المالية و ادارة الارباح بالمصارف التجارية الليبية.

الكلمات المفتاحية :محاسبة– القيمة العادلة – ادارة الارباح– المصارف– التجارية الليبية.

The study aims to know the relationship between fair value accounting and profit management in commercial banks in the Libyan city of Sirte, By determining the relationship between estimates and disclosure of fair value and profit management. A number of statistical methods was using, The most important of which are arithmetic averages, standard deviations, relative weight, degree of importance, and the Cronbach's alpha to test the degree of data credibility. The hypothesis testing by using the Pearson correlation coefficient and the multiple regression coefficient at the level of significance of 5%, through a standard model that shows the relationship between the dependent variable (profit management) and the independent variables which are: fair value estimates, fair value disclosure. The study concluded that there is a statistically significant relationship between the disclosure of the fair value in the core of the financial statements and the profit management in Libyan commercial banks.

***Keywords: Accounting** - Fair Value - Profit Management - Libyan Commercial Banks.*

1. المقدمة:

اصبحت ظاهرة ادارة الارباح محل اهتمام الكثير من الباحثين نظرا لتأثيرها الكبير على مصداقية القوائم المالية كما اهتمت بها المنظمات المهنية مثل هيئة الاوراق المالية الامريكية، وبورصة نيويورك للأوراق المالية، والجمعية الوطنية للتعامل مع الاوراق المالية من اجل دراسة وتحليل هذه الظاهرة ومعرفة اسبابها ومحاولة الحد منها وكان هذا الاهتمام نتيجة للفضائح المالية والافلاسات التي تعرضت لها العديد من الشركات الكبرى مثل **Enron &world com** وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ونظرا لوجود العديد من المعايير المحاسبية التي تتضمن العديد من التفصيلات والتفسيرات وتعدد الطرق والبدائل الشتي يمكن تطبيقها والتي تحظى في الوقت نفسه بالقبول العام مما يتيح للإدارة مجالا واسعا للاختيار بين هذه الطرق والاساليب مما يمكنهم من التلاعب بالتقارير المالية واظهارها في افضل صورة ويوجد العديد من المعايير الذي يمكن استغلالها للتلاعب مثل تعديل طرق تقييم المخزون وتغيير طرق الاستهلاك ولكن اكثر المعايير عرضة للتلاعب هي الارباح عن طريق زيادة او تخفيض الارباح بطريقة متعمدة باستخدام الثغرات الموجودة في

النظام المحاسبي وبالتالي تصبح القوائم المالية غير عادلة ولا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (سالم، عواد، 2019), الامر الذي ادى الي الدعوة لاتباع سياسات محاسبية متحفظة واستخدام اساليب حديثة مثل تقديرات القيمة العادلة لمحاولة الحد من ممارسة ظاهرة ادارة الارباح وضمان عدالة القوائم المالية المنشورة (خالد، 2016 .(وعليه فإننا نحاول من خلال هذا البحث معرفة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وادارة الارباح ومدى مساهمة محاسبة القيمة العادلة في الحد من هذه الظاهرة.

2. مشكلة الدراسة:

يعد القطاع المصرفي في ليبيا من أهم القطاعات الرئيسية , لما يحتويه من مصارف تُقدر أصولها بالمليارات وارباحها بالملايين, ونظرا للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد وضعف الرقابة على الجهات الحكومية وفي ظل زيادة ممارسة ظاهرة ادارة الارباح وعدم الافصاح عن القوائم المالية كذلك عدم اهتمام المصارف باستخدام القيمة العادلة, الامر الذي أدى الى اتخاذ مصرف ليبيا المركزي العديد من الاجراءات التي تهدف الى الحفاظ على هذه الاصول المالية المهمة من اهدارها وضياعها, باعتبارها من مصادر الاستقرار المالي للدولة.

وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

هل هنالك علاقة بين محاسبة القيمة العادلة و ادارة الارباح في المصارف التجارية الليبية ؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية :

1- هل هناك علاقة بين استخدام تقديرات القيمة العادلة وادارة الارباح

2- هل هناك علاقة بين الافصاح عن القيمة العادلة في صلب القوائم المالية و ادارة الأرباح

3. أهداف الدراسة:

ومن أسباب دراسة أي موضوع هو الوصول إلى أهداف معينة، وبصفة عامة تتلخص أهداف الموضوع محل الدراسة في العناصر التالية:

- التطرق الي التعرف على جودة الارباح ،وبيان سمات الارباح المرغوب فيها التي قد تزيد من جودتها ،والتعرف علي القيمة العادلة واثرها على الارباح المحاسبية.
- مساعدة مستخدمي القوائم المالية على التعرف على سمات الارباح الايجابية، والتي تتأثر بالقيمة العادلة ومدى تطبيقها .
- معرفة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وادارة الارباح.

4. فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها يتم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

"توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين محاسبة القيمة العادلة وادارة الارباح في القطاعي المصرفي الليبي" .

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين استخدام تقديرات القيمة العادلة وادارة الارباح.

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الافصاح عن القيمة العادلة في صلب القوائم المالية و ادارة الأرباح.

5. أهمية الدراسة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع محاسبة القيمة العادلة و موضوع ادارة الارباح من جوانب متعددة وبمنهجيات مختلفة وفي اوقات مختلفة ولكن اغلب هذه الدراسات اجريت في بيئات اقتصادية اخرى في حين انه لم يتم التطرق كثيرا لهذا الموضوع في البيئة الليبية وتتجلى اهمية البحث في النقاط التالية:

- الاهتمام بظاهرة ادارة الارباح ومحاولة كشف ممارساتها والحد منها.
- دراسة اثر القيمة العادلة على ادارة الارباح.

6. منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي، ولتحليل متغيرات الدراسة تم استخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفروض. بالإضافة الى الاطلاع على المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بالدراسة .

7. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتحدد في المصارف التجارية الليبية " بلدية سرت ".

الحدود الزمنية: تتحدد فترة الدراسة في العام 2022م.

8. **متغيرات الدراسة**، ونموذجها: تمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير المستقل : محاسبة القيمة العادلة

(تقديرات القيمة العادلة ، الافصاح عن القيمة العادلة)

المتغير التابع : ادارة الأرباح

9.الدراسات السابقة:

هناك مجموعه من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة , وتم عرضها لتعرف علي ما توصلت اليه هذه الدراسات من ناحيه , وبيان ما يمكن ان تضيفه الدراسة الحالية من ناحيه اخري ,ويمكن طرحها علي النحو التالي :

دراسة مردان (2012) بعنوان "القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الاداء المالي في المصارف التجارية".

لقد هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على التكلفة التاريخية والتعرف على محاسبة القيمة العادلة وتحليل العلاقة بين استعمال القيمة العادلة و مؤشرات الاداء المالي وتوصلت الدراسة الي ان محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها اثر جوهري في مؤشرات الاداء المالي وانا الاخذ بها يجعل من البيانات المالية اداة مهمة بيد الادارة لتقدير مؤشرات الاداء المالي.

دراسة Tsitsoni, Markou (2013) بعنوان " محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح: دراسة على الشركات العقارية المدرجة في السويد "

الهدف من هذه الدراسة هو التحقق فيما إذا كانت محاسبة القيمة العادلة قد حسنت جودة الأرباح في الشركات العقارية المدرجة في السويد, ومن أجل تحقيق اهداف هذه الدراسة تم إجراء بحث كمي من خلال إرسال استبانات مع أسئلة مفتوحة إلى المديرين الماليين والتنفيذيين لعدد (18) شركة عقارية بغرض التعبير عن رأيهم حول مصطلح "جودة الأرباح" ، واعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومحاسبة القيمة العادلة وما إذا كان هناك تأثير لهذه العوامل على جودة الأرباح.

وأظهرت نتائج البحث أن المديرين يعتقدون بالفعل أن محاسبة القيمة العادلة حسنت من جودة الأرباح في شركاتهم, وعلاوة على ذلك أجابوا بأنهم لا يعتبرون المعايير الدولية للإبلاغ المالي عائقا أمام الجودة المحاسبية وأن القيمة العادلة توفر معلومات مالية موثوقة ودقيقة تدعم عملية صنع القرار.

دراسة Šodan (2015) بعنوان "أثر محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح في بلدان اوروبا الشرقية"

تطرقت هذه الورقة فيما إذا كان مدى استخدام القيمة العادلة في التقارير المالية مرتبطا بمقاييس جودة الأرباح في بلدان أوروبا الشرقية خلال الفترة 2002–2011. وتتكون العينة التي تم تحليلها في هذه الدراسة من شركات وبنوك من 17 دولة من دول أوروبا الشرقية مدرجة في قواعد بيانات (Amadeus, Worldscope, Bankscope) متضمنة عدد 598 شركة و 78 بنك, بحيثُ يكون لدى كل شركة وبنك في العينة بيان دخل ومعلومات الميزانية العمومية المتاحة لمدة ست سنوات متتالية على الأقل حتى يمكن حساب مقياس جودة الأرباح الإجمالية والذي تم الاعتماد عليه في تحليل عينات الدراسة. وتشير النتائج إلى أن كلا من الشركات والبنوك التي لديها تعرض متزايد لمحاسبة القيمة العادلة في التقارير المالية لديها مستوى أقل من جودة الأرباح الإجمالية.

دراسة خالد (2016) بعنوان "اثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك واتجاهات ادارة الارباح في القطاع المصرفي في السودان "

هدفت الدراسة الى بيان اثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك واتجاهات ادارة الارباح في القطاع المصرفي وتم اتباع المنهج النوعي والمنهج الوصفي وتوصلت الدراسة الى ان استخدام تقديرات القيمة العادلة في القياس والافصاح المحاسبي يوفر اسلوب اكثر موضوعية وواقعية لأداء الوحدات الاقتصادية وان مرونة تطبيق المبادئ المحاسبية ووجود بدائل متعددة للسياسات المحاسبية يعد سبب لوجود ادارة الارباح وان استخدام تقديرات القيمة العادلة والتي تساعد على الحد من ادارة الأرباح.

دراسة Mejri , Hamdi (2017) بعنوان " أهمية إفصاحات القيمة العادلة للبنوك خلال الأزمة المالية: دراسة حالة على البنوك الأوروبية "

تبحث هذه الورقة في مدى ملاءمة الافصاح على القيمة العادلة للبنوك المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي (32) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (7), وذلك باستخدام عينة مكونة من 102 بنك تجاري اوروبي خلال الفترة من 2005–2012 ، وقد وجدت هذه الدراسة بأن تقديرات القيمة العادلة للأدوات المالية تساعد في تفسير التغيرات في أسعار أسهم البنوك وأن القيم العادلة لها قوة تفسيرية إضافية تزيد عن التكاليف التاريخية لهذه الأدوات, كما ان هناك دليل على أن القيمة العادلة للأدوات المالية يتم تسعيرها بأعلى من قبل المستثمرين بالنسبة للبنوك ذات الملاءة المالية الأكبر, بالإضافة إلى ذلك فإن تسعير أصول القيمة العادلة يكون أعلى عندما توجد البنوك في دول تتمتع بحماية قوية للمستثمرين.

دراسة Pompili , Tutin (2018) بعنوان " محاسبة القيمة العادلة والانتهازية الإدارية في إدارة الأرباح في القطاع المصرفي "

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو تحديد العلاقات المحتملة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الارباح, وقد شملت عينة البحث عدد 446 من الشركات المصرفية موزعة بين 186 من المصارف الأمريكية و 280 من المصارف الأوروبية المدرجة في الفترة 2011-2016 بناء على نموذج (Slavko Šodan). وقد اظهرت نتائج البحث وجود علاقة سلبية وقوية بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الارباح للبنوك الأمريكية بينما لم تقدم نتائج المصارف الأوروبية المدرجة في القائمة أي دليل قوي.

دراسة سالم، عواد (2019) بعنوان "أثر ادارة الأرباح في سياسة توزيع الأرباح وانعكاسها عن القيمة السوقية للشركة"

هدفت الدراسة البحث في ظاهرة ادارة الارباح واستكشاف مدى ممارستها من قبل الشركة الصناعية المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان، وأثرها على سياسة توزيع الأرباح وانعكاسها على القيمة السوقية للشركة خلال الفترة الممتدة من عام 2012الى عام 2017، سعيا للمساهمة في توعية المستثمرين لأتخاذهم قرارات استثمارية رشيدة، والتعرف على مقدرة ادارة تلك الشركات على الموازنة بين أحدى اهم السياسات المالية(سياسة توزيع الأرباح) كمؤشر على الأداء المالي والقيمة السوقية كمؤشر على قرارات المستثمرين والمساهمين ودوي المصالح في تقييم أداء الشركة، وقد أجريت هده الدراسة على عينة مكونة من(32) شركة مساهمة عامة صناعية وهي بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية، وتم استخدام نموذج جونز المعدل(1995) للتعرف على مدى قيام الشركات(عينة الدراسة) بممارسة ادارة الارباح حيث بلغت نسبة الممارسة خلال الفترة الدراسة 44%، توصلت الدراسة الى عدم وجود أثر ادارة الأرباح على سياسة توزيع الارباح على قراراتهم الاستثمارية.

دراسة التميمي، السعد (2020) بعنوان "أثر نظام المعلومات المحاسبية على العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية"

هدفت الدراسة الى دراسة اثر نظام المعلومات المحاسبية على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية(الملائمة، التمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة) التي ينتجها النظام والوردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات وتوصلت الدراسة الى دور المهم التي تلعبه التعديلات الواردة في معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 ونظام المعلومات المحاسبية في تحقيق درجات عالية من الملائمة والتمثيل الصادق للمعلومات والقابلية على المقارنة المعيار السابق LAS39.

دراسة Fodor , Kehl , Szucs , Takacs (2020) بعنوان " أثر القيمة العادلة على جودة أرباح البنوك: أدلة تجريبية من البلدان الأوروبية المتقدمة والناشئة "

تبحث هذه الدراسة في متوسط جودة الأرباح (AEQ) ومحدداته في القطاع المصرفي الأوروبي بناءً على بيانات 409 بنكًا أوروبيًا من الفترة 2006-2018, وذلك بالاعتماد على تطبيق واستخدام القيمة العادلة، متوسط تغير الفائدة السنوية وحجم الشركة كمتغيرات تفسيرية لمتوسط جودة الأرباح (AEQ) ، مع إيلاء اهتمام خاص للاختلافات بين البلدان المتقدمة والناشئة. وبناءً على ذلك تم تقسيم الفترة الزمنية الإجمالية إلى فترتين ما قبل وبعد المعيار الدولي للتقارير المالية (13) لفحص كيفية تأثير القيمة العادلة على جودة أرباح البنوك. وقد توصلت الدراسة الى أن تغير الفائدة الملحوظ في الفترة الإجمالية وحجم البنوك يؤثران بشكل كبير وسلبي على متوسط جودة الارباح، واعتماداً على ذلك فإن نسبة الاصول ذات القيمة العادلة لها تأثير إيجابي كبير, ومن ناحية اخرى فإن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) أدى إلى تحسن ملموس وقابل للقياس في تنظيم القيمة العادلة.

دراسة سلطان ، بافلوفنا (2021) بعنوان "جودة أنشطة الفحص الضريبي في الحد من ممارسات ادارة الارباح"
وهدف البحث الى تحليل ودراسة العوامل المؤثرة على الفحص الضريبي في الرقابة على الأرقام المحاسبية، التي يتم التقرير عنها، ولا سيما (الربح المحاسبي)، وتم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي الى في تحقيق أهداف البحث، وقبول الفروض أو رفضها من خلال عرض المفاهيم والاطر النظرية المرتبطة بالبحث، وخلص البحث الى عدة النتائج منها: بيان أثر خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات ادارة الارباح، والى مجموعة من التوصيات واهمها: زيادة فاعلية الفاحص الضريبي، ليصبح على درجة من الوعي، للكشف عن ممارسات ادارة الارباح، مما يستوجب على دلك ضرورة عدم استقلالية الفاحص الضريبي ورفع كفاءته.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق ان الدراسات والبحوث التي تناولت محاسبة القيمة العادلة وأثرها على أدارة الأرباح حيث اجريت الدراسات في فترات زمنية مختلفة ما بين 2012 -2021 ، وفي بيئات مصرفية مختلفة (أمريكا، اوروبا، الاردن، السودان،) ما يدل على تزايد الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة وأثرها على أدارة الأرباح ، اشتركت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المنهجية ، بالإضافة الى استخدام عدة اساليب احصائية لاختبار صحة الفرضيات من بينها : المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري، معامل الارتباط ومعامل الانحدار، كما اتفقت مع بعضها في استخدام ورقة الاستبانة كأداة للدراسة، واختلفت من حيث المتغيرات والمنهج المستخدم واداة جمع البيانات والبيئة، وتميزت الدراسة الحالية بالتركيز على المصارف التجارية في البيئة الليبية حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة في بيئة الاعمال الليبية

الاطار النظري للدراسة

مفهوم القيمة العادلة:

لقد اتجه الفكر المحاسبي في بداية التسعينات من القرن الماضي الى البحث عن بديل لتغطية الثغرات الناجمة عن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية، وعليه تم التوجه لمفهوم القيمة العادلة واستخدامها كأساس للقياس والإفصاح والتقييم المحاسبي لبنود القوائم المالية، مما أدى هدا التوجه الى احداث ثورة في الفكر المحاسبي، وعلى رأسهم مجلس معايير المحاسبة الدوليةLASB ، ومجلس معايير محاسبة المالية الأمريكي FASB، بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة (Defond, 2010)، والهدف من بنود القوائم المالية هي تقديم معلومات مفيدة والتي تعبر بصدق عن الوضع المالي للأطراف والجهات المعنية (الملاك، الموردين، المستثمرين، المقرضين، الاجهزة الحكومية والرأي العام) التي تعتمد في اتخاد قراراتها الاقتصادية والمناسبة، ومن اللازم في هده الحالة اظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأنها أكثر فائدة ونفعا من التكلفة التاريخية لمستخدمي البيانات المالية (مردان، 2012، ص228).

تعريف منهج القيمة العادلة:

تُعرف القيمة العادلة بأنها "القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل او تسوية التزام بين اطراف كل منهم لديه الرغبة في تبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة" (IFRS 13.9). كما أن القياس والإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية العربية الدولية عرف القيمة

العادلة بأنها "المبلغ الدي يمكن بيع اصل أو تحقيقه أو شرائه به أو تحمله لتسوية التزام ما، بين طرفين يرغبان في دلك و لديهما معلومات وافية عن الشيء المراد تبادله، ويمكن ان تسمى قيمة السوقية أو سعر السوق"(قشلان،2011).

كما عرفت القيمة العادلة "السعر الدي يتم من خلاله انتقال الملكية من بائع راغب في البيع ومشتري راغب في الشراء وبدون أي اجبار في البيع أو الشراء، وكلاهما على معرفة كاملة بالحقائق ذات الصلة"(Healy, 1999).

أسس تحديد القيمة العادلة للأصول المالية وفقا للمعايير الدولية:

تمثل القيمة العادلة المعايير الرئيسية للمستثمرين للسماح لهم باتخاذ قرارات بشأن سياسة الاستثمار واستراتيجية تخصيص الأصول (أي قرارات تخصيص الموارد) , كما تتطلب القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل استخدام القيم السوقية لإعداد البيانات المالية في بيان الدخل , وهذا يوضح الدخل "المحتمل وغير المحقق بالكامل" بسبب المكاسب والخسائر غير المحققة المعترف بها من أجل مواءمة قيمة الأصول والخصوم بقيمتها السوقية حتى لو كانت لا تخضع للشراء أو البيع (Tutino, 2016).

أن منهج القيمة العادلة يعد وسيلة لقياس الأدوات المالية، حيث تحدد القيمة العادلة وفق عدة حالات وهي كالآتي:

الحالة الاولى: في حالة توفر أسعار معروضة في سوق النشط للأصل المالي يجب اتباع أسس التالية:

يعد تداول الأدوات المالية المتاحة والمتداولة في سوق نشط، أفضل دليل لتحديد و قياس الأصل المراد قياسه، ويعد السوق نشط ادا توافرت فيه الشروط الأتية:

- أن تكون الأسعار متاحة للجميع بصورة منظمة وبسهولة، من خلال أطراف لها رغبة واطلاع أي نتيجة تبادل التجار والمشاركون في السوق، وناتجة عن صفقات فعلية.
- أن يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في أي وقت.
- ويجب أ تكون الاصناف متجانسة(هرش،2017،ص17).

ومن ناحية اخرى وفي السوق النشط يجب اتباع الاسس التالية

- ان افضل قياس للقيمة العادلة يأتي من السعر المعروض في السوق النشط، حيث تكون الأسعار معبرة فعليا عن معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بشكل منتظم على أساس تجاري.
- في حالة عدم تحديد سعر أخر معاملة للأداة المالية على اساس تجاري بحت بالسوق، يجب على المنشأة أن تعدل السعر ليعبر عن القيمة العادلة.
- يجب المراعاة أنه يستخدم لقياس القيمة العادلة سعرين، الأول هو سعر العرض ويستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل المحتفظ أو الالتزام الدي سيتم اصداره، والثاني هو السعر المطلوب ويستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل المراد شراءه أو الالتزام المحتفظ به.
- في حالة الإعلان عن معدل ما(بدلا من السعر) في السوق نشط، وادا لم يتضمن هدا المعدل مخاطر الائتمان أو العوامل الأخرى التي يتعامل على اساسها المشاركون في السوق فيجب تعديل المعدل ليشمل هده العوامل، وحيث يستخدم هدا المعدل عل أنه أحد المعطيات أسلوب التقييم لتحديد القيمة العدلة.

- اما اذا كانت الأداة المالية تعبر عن حفظة من الأدوات المالية، ولها سعر خاص معلن في السوق النشط يستخدم لقياس القيمة العادلة، اما في حالة أن الأسعار المعلنة لا تخص المحفظة بمجمل الأدوات وانما يخص أجزائها المكونة فأنه يتم تحديد القيمة العادلة للمحفظة ككل على أسعار السوق الخاصة بكل جزء من أجزائه (مردان،2012،ص233):

الحالة الثانية: هي عدم وجود سوق نشط للأداة المالية:

في حالة عدم توافر أسعار نشطة لسوق الأداة المالية معينة، فيجب على الوحدة الاقتصادية تقدير القيمة العادلة لهده الأداة، من خلال أساليب فنية في التقدير، وتهدف لتحديد ما يمكن ان تكون عليه صفقة التبادل الخاصة بالأداة المالية في تاريخ القياس بين أطراف لهما نفس الرغبة وتراض، وفي ظروف عمل طبيعية وأحيانا تلجأ المنشاة الى استخدام اساليب التقييم لقياس القيمة العادلة(Pompili 2018 , Tutin)

- الأسعار المتاحة في الأسواق في تواريخ السابقة معدلة بالأحداث الجوهرية ذات علاقة بين ما حدث بالفترة بين التاريخ السابق المعتمد كأساس لتقييم وبين تاريخ التقييم.
- الاستناد الى القيمة السوقية للأداة مالية أخرى مشابهة لها بشكل جوهري للأداة المالية موضوع التقييم.
- الاستناد الى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة من الأداة موضوع التقييم.
- نماذج المختلفة لتقييم الخيارات.
- تقنيات التقييم والافتراضات المستخدمة في الأسواق المالية لتحديد القيمة العادلة.

وفي هده الحالة يجب مراعاة الأسس التالية(صالح،2020):

- لكي يستفيد اسلوب التقييم من معطيات السوق لأقصى حد ممكن، يجب أن تبنى الأساليب على أحدث معاملات السوق، وعلى أساس تجاري بحت.
- اذا كان يعكس بشكل معقول التسعير المتوقع من السوق للأداة المالية محل القياس، فمن المتوقع أن يصل التقييم الى تقدير واقعي للقيمة العادلة، معتمدا على معطيات السوق ومتضمنا مقاييس عوامل المخاطر المرتبطة بالأداة المالية.
- يجب على المنشأة فحص أسلوب التقييم بشكل دوري.
- يمكن ان يستخدم سعر الشراء أو الانشاء الاولي للأصل كأساس لتقدير القيمة العادلة، خاصة اذا كانت الاداة أداة دين مثل القرض، من خلال مقارنة ظروف السوق القائمة في تاريخ الشراء وظروف السوق الحالية.
- عند استخدام اسلوب تحليل التدفق النقدي المخصوم لتقدير القيمة العادلة، حيث تستخدم واحد من اكثر معدلات الخصم المساوية لنسب العائد السائد للأدوات المالية، والتي يكون لها نفس الشروط

متطلبات الافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة وفقا للمعايير الدولية :

يعتقد مستخدمي القوائم المالية ان استخدام القيمة العادلة يزيد شفافية الافصاح المالي ويسهل عملية اتخاذ القرارات وقد اشارت المعايير الى هذا الامر حيث اشار معيار رقم 32 انه يجب على المنشأة الافصاح على الاصول والالتزامات بالقيمة العادلة وعندما يكون ذلك

غير ممكن يجب توضيح هذا الامر حتى لا يصبح حافز للتلاعب من قبل المديرين بالإفصاح عن قياسات القيمة العادلة (Song et al. 2010), القوائم المالية ووفقا لمعيار IFRS13 يتم قياس جميع الاصول المالية وغير المالية باستخدام القيمة العادلة ووفقا لمعيار LAS16 يتم الافصاح عن القيمة العادلة في التاريخ الفعلي لإعادة التقييم مع الاشارة الى مدى مشاركة ثمن مستقل في مجال التقييم والطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في التقييم (محمد ؛ محمد، 2019).

هناك بعض الأسس التي تقوم عليها القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح (هرش،2017،ص13):

1– أن يتم تزويد البيانات والمعلومات المالية لجميع الأطراف دون تحيز لصالح فئة معينة.

2– القياس والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق، وفي التوقيت المناسب عن المعلومات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري.

3– أن تعد القوائم المالية طبق معايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها.

4– أن تدقيق القوائم المالية طبقا لمعايير التدقيق الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

5– اعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض ان تعبر عنها و أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.

6– أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.

تقديرات القيمة العادلة :

يتم تقدير القيمة العادلة بحسب النقاط التالية: (عثمان، 2016):

1– تقدير القيمة العادلة يتم من خلال الأسعار في الاسواق النشطة والسعر المعلن في السوق النشط يعتبر اكثر طريقة موثوقة لقياس القيمة العادلة لأنه يحدث فيه عمليات بشكل متكرر ويمكن الوصول الى الاسعار بسهولة.

2– اذا لم يتم الحصول على السعر المعلن يتم استخدام مدخلات قابلة للملاحظة وتشمل:

- اسعار الأصول والالتزامات المشابهة في الاسواق النشطة وغير النشطة.
- استخدام اسس للتقييم مثل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التسعير المختلفة أو نماذج مصفوفة التسعير.

3– مدخلات غير قابلة للملاحظة: عند عدم توفر الطرق السابقة يتم الاعتماد على أساليب والوسائل الداخلية في الوحدة الاقتصادية لتحديد القيمة العادلة.

4– القيمة العادلة للالتزامات غير محددة للمدة تقدر على أساس التكلفة التاريخية لها.

5– الأصول غير ملموسة لا تدخل ضمن تقديرات القيمة العادلة.

بالإضافة الى ذلك يتضمن معيار التقارير المالية الدولي IFRS13 تسلسل هرمي للقيمة العادلة وهذا التسلسل مكون من ثلاث مستويات يوضحها الجدول التالي:

المستوى	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة
المستوى(1)	الأسعار المعلنة في سوق نشط Active Market للأصول والالتزامات المماثلة، والتي يمكن ان تصل اليها المنشأة في تاريخ القياس.

المستوى(2)	المدخلات التي يمكن ملاحظتها Observable Inputs، بخلاف الأسعار المعلنة.
المستوى(3)	المدخلات التي لايمكن ملاحظتها Unobservable Inputs أو رصدها.

ادارة الارباح

المقدمة:

كما نعلم ان وظيفة المحاسبة هي تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية بوحدة نقدية واعداد القوائم المالية، وهده المعلومات والقوائم تستفيد منها جهات عديدة لها علاقات مع المؤسسة واي خطأ او تلاعب في هده القوائم و المعلومات يؤدي الي تضليل هده الجهات، وبالتالي التأثير على قرارتها، وكما نعلم ايضا ان هناك بعض الشركات الكبرى التي تعرضت للفضائح المالية والافلاسات المفاجئة رغم ان قوائمها المالية لم تكن فيها أي مؤشرات لهده الافلاسات واكتشاف ان هده الشركات كانت تمارس ادارة الارباح لإظهار قوائمها بأفضل صورة مما ادى الي تضليل مستخدمي هده القوائم، وايضا ادى الي فقدان ثقتهم بالقوائم المالية، ونتيجة لأهمية المعلومات والقوائم المالية ولأهمية التأثير الكبير الدي يحدثه التلاعب بهده القوائم توجه الاهتمام الي ظاهرة ادارة الارباح ومحاولة الحد منها (نور، العواوة، 2017).

هناك بعض الاسباب التي تدفع الادارة الي ممارسة ادارة الارباح عن طريق استغلال المرونة المحاسبية والتعدد في الطرق والبدائل والسياسات المحاسبية من اجل التلاعب بالمعلومات والقوائم المالية لإظهار صافي الربح باقل او اكثر مما هو عليه لتحقيق مصالح واهداف شخصية (مصعب، 2016).

ويرى (Ghazali e al., 2015) بأن موضوع ادارة الارباح ذو أهمية كبيرة للأكاديميين ومستخدمي القوائم المالية, وللتعرف على ادارة الارباح سيتم دراستها بشكل بشي من التفصيل والتطرق الي مفهومها ودوافعها واشكالها والنتائج الناجمة عن ممارستها واساليبها وطرق قياسها.

مفهوم ادارة الارباح:

تم تعريف ادارة الارباح على انها "استخدام الادارة لإحكامها الخاصة في عملية التقرير المالي والقيام بصفقات بهدف تغيير التقارير المالية، ام لتضليل اصحاب المصلحة بما يتعلق بالأداء الاقتصادي الاساسي للمنشاة او التأثير على نتائج العملية التعاقدية التي تعتمد على الارقام المحاسبية التي يقرر عنها" (العدي، عبدالله، 2019، ص141).

وتم تعريفها ايضا بانها "خروج عن الممارسات التشغيلية العادية بدافع رغبة المديرين بتضليل بعض اصحاب المصلحة على الاقل للاعتقاد ان بعض اهداف التقارير المالية تم الوفاء بها في المسار الطبيعي للعمليات لا تساهم حالات الخروج هده بالتأثير في قيمة المؤسسة على الرغم من انها تمكن المديرين من تحقيق اهداف اعداد التقارير

وعرفت ايضا بانها "أي سلوك تقوم به الادارة ويؤثر على الدخل تظهر القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية وقد يؤدي في الواقع الي اضرار في الاجل الطويل، وايضا بانها "تحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في اعداد التقارير المالية واعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية اما تضليل المساهمين بشان الاداء الاقتصادي للشركة او لإبرام تعاقدات تعتمد على الارقام المحاسبية" (DeFond, M. L.2010.)

تطور ادارة الارباح:

لقد مرت ادارة الارباح بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي (الصائغ، 2019):

مرحلة التقديرات المحاسبية

هناك بعض البنود التي لا تتوفر لها طرق قياس دقيقة فلهدا تلجا الي تقدير قيمتها بشكل تقريبي، وهناك عدة سياسات وطرق محاسبية تستخدم عند تقدير هده البنود وان اختلاف هده الطرق والسياسات له تأثير واضح على دلالة القوائم المالية وافصاحاتها، لهدا استغلت الادارة هدا الامر لتحقيق اهدافها عن طريق التلاعب بالقوائم المالية من خلال التغيير في هده الطرق والسياسات واستغلال المرونة والحرية الممنوحة لها باختيار الطريقة التي تؤدي الي اظهار القوائم المالية بأفضل صورة وقد سادت هده المرحلة في العقد التاسع من القرن العشرين (Carrut, 2011)..

مرحلة تمهيد الدخل

عندما تعتقد الادارة ان الربح اعلى او اقل مما يجب ان يكون عليه تقوم بممارسة تمهيد الدخل، فعندما يكون الربح اعلى تحتفظ الادارة بجزء منه وتعلنه عندما يكون الربح اقل أي ان الادارة تسعى جاهدة للتحكم بمعدل نمو الدخل بهدف الحد من تقلبات الارباح عن طريق استغلال الحرية الممنوحة لها لاختبار البدائل والسياسات المحاسبية المختلفة وسادت هده المرحلة في العقد التاسع في القرن العشرين.

مرحلة ادارة الارباح

تشمل هده المرحلة التي امتدت من بداية العقد العاشر من القرن العشرين الي الان التدخل المتعمد من قبل الادارة لإظهار القوائم المالية بصورة تحقق اهدافها مما يؤثر على جودة هده القوائم وبالتالي يؤثر على مستخدميها.

دوافع ادارة الارباح:

ان ادارة الارباح تؤثر على جودة القوائم والمعلومات المالية وتضلل مستخدمي هده القوائم والمعلومات، الادارة عندما تقوم بهده الممارسات يكون لها دوافع خاصة يمكن تقسيمها الي: دوافع تعاقدية، دوافع سوق راس المال، دوافع تنظيمية.

دافع تعاقدية

قد يتم استخدام البيانات المحاسبية كأساس لتعاقدات معينة ولهدا السبب تلجأ الادارة الى اتباع ممارسات ادارة الارباح وتحقيق اهدافها وتتمثل دوافع التعاقد في (مصعب، 2016).

- عقود الاقتراض.
- رغبة الادارة في الحصول على مكافئات اكبر.
- تحقيق الامان الوظيفي.
- الدوافع المرتبطة بعقود العمل.
- الحصول على مزايا عند التفاوض مع النقابات.

دوافع ترتبط بسوق رأس المال

تسعى الادارة الى رفع القيمة السوقية لأسهمها وقد تحتاج الى زيادة راس مالها وهدا لا يتم الا من خلال ثقة المستثمرين بها وتلجأ الادارة الى تحقق هده الاهداف الى التلاعب برقم صافي الربح' لكي تقنع المستثمرين بكفاءة ادائها مما ينعكس على اسعار اسهمها وعلى طلب لهده الاسهم في الاسواق المالية (سلطان، بافلوفنا،2021).

دوافع تنظيمية

قد تكون المؤسسة موضع اهتمام الدولة والراي العام مما يجعلها تخضع لقرارات حكومية وتفرض عليها تكاليف سياسية هدا الامر يدفع الادارة الى التلاعب بصافي الربح لكي يؤثر على الدولة مما يقلل الضغط على المؤسسة(محمود،2020).

اشكال ادارة الارباح:

هناك اشكال عديدة لإدارة الارباح يمكن اختصارها فيما يلي:

تمهيد الدخل

ترى الادارة ان اختلاف الدخل وانحرافه من سنة الي اخرى يعتبر من المخاطر فلهده تقوم باستغلال الحرية الممنوحة لها للحد من تقلبات الارباح والتحكم في معدل نمو الدخل عن طريق نقل جزء من دخل السنة الي سنة اخرى مثل تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات او الايرادات الي سنوات لاحقة (عيسى، استبوملي، 2019).

التقارير المالية الاحتيالية

فهده الحالة تقوم الادارة بالتلاعب بالإفصاح فتقوم بالإفصاح عن المعلومات التي تخدم اهدافها ولا تفصح عن المعلومات التي ضد اهدافها مثل ان تقوم بتأجيل الاعتراف بالخسائر المتتالية والاعتراف بها في سنة واحدة (المباشر، 2014).

سوء استخدام الاهمية النسبية

وتعنى الاهمية النسبية انه يمكن الخروج عن المعايير والاجراءات المحاسبية اذا كان تطبيقها يحمل المنشاة تكاليف عالية بشرط الا يضر هدا الخروج بعدالة القوائم المالية (Carrut, 2011).

المغالاة في تكوين الاحتياطيات والمخصصات

يعني ان تقوم المنشاة بتكوين احتياطيات ومخصصات بأرقام غير واقعية مثل تكوين مخصص ديون مشكوك فيها برقم كبير وغير واقعي (Carrut, 2011).

التلاعب بالدفاتر ويتم التلاعب بالدفاتر عن طريق الأساليب التالية: (اللوزي، 2013).

- تعجيل الايرادات التي تخص الفترات اللاحقة.
- تحميل مصروفات تخص السنة الي سنوات لاحقة.
- إدراج مصروفات وايرادات وهمية .
- خفض مصاريف التقاعد.
- ادراج بعض المعلومات في حسابات الفروع من اجل اخفائها.
- الايجارات المصطنعة

محددات أدارة الأرباح:

هناك محددات تتحكم في سلوك الادارة عند قيامها بإدارة الارباح (محمود،2020).

- حجم الشركة: يؤثر حجم الشركة على سلوك ممارسة ادارة الارباح فالمؤسسات الكبيرة تخاف على سمعتها مما تقلل من ممارساتها لإدارة الارباح.
- الديون: عندما ترتفع نسبة الديون تحاول المؤسسة تخفيضها عن طريق ممارسة ادارة الارباح.
- ربحية المؤسسة: تؤثر ربحية المؤسسة على ممارسة ادارة الارباح.
- التقيد في الاسواق المالية: ان المؤسسة المقيدة بالأسواق المالية اقل ممارسة لإدارة الارباح.
- نوع الصناعة: يؤثر نوع الصناعة على سلوك ممارسة الارباح لأنه قد يسهل العملية او يصعبها.
- السيولة: قد يدفع انخفاض سيولة المؤسسة الادارة الي ممارسة ادارة الارباح.
- القطاع التي تنتمي اليه المؤسسة: يؤثر على ظاهرة ادارة الارباح فيسهلها او يصعبها.
- القيمة السوقية: قد تلجا الادارة الي ممارسة ادارة الارباح بهدف رفع القيمة السوقية لأسهمها.
- هيكل الملكية: ويحدد هيكل الملكية مدى حرية الادارة في ممارسة ادارة الارباح فالمؤسسات التي هيكلها متفرق يسهل ممارسة ادارة الارباح فيها.

الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع وعينة البحث من العاملين في المصارف التجارية الليبية في بلدية سرت، عددها 6 مصارف وهي (مصرف الوحدة الرئيسي، مصرف التجارة والتنمية، المصرف التجاري الوطني، مصرف شمال افريقيا، مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة فرع جامعة سرت) وتكونت افراد العينة من مدراء المصارف ونوابهم ورؤساء الاقسام ومساعديهم والمراجعين والمحاسبين ورؤساء الوحدات

حيث قام الباحثان بتوزيع (40) استبانة على المستهدفين، وكان عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل 37 استبانة أي بنسبة استجابة 92.5%

اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach):

باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) تم تطبيق معامل الثبات لقياس معامل الاتساق الداخلي لقياس العينة عن طريق معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، وقد أظهرت المعادلة قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد القياس المستخدم في هذه الدراسة هو (80%) وهذا يعني أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا إحصائياً ، وهذا يعني توفر الثبات الداخلي في وسيلة القياس كما هو مبين في ادناه.

جدول رقم (1)

نتائج اختبار ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبيان

عدد العبارات	الثبات
30	%80

أساليب المعالجة الاحصائية :

استخدم الباحث نظام (SPSS.V20) لاستخراج النتائج الإحصائية لتحليل البيانات وهي :

- معامل الثبات (الفاكرو نباخ): لتحديد صدق وثبات المقياس.
- استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية والوزن النسبي
- قياس الفرضيات باستخدام معامل ارتباط بيرسون و معامل الانحدار المتعدد التدريجي.

النموذج القياسي المستخدم في اختيار فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على نموذج قياسي يوضح العلاقة بين المتغير التابع (ادارة الارباح) والمتغيرات المستقلة وهي: تقديرات القيمة العادلة, التدفقات الافصاح عن القيمة العادلة

ويمكن صياغة النماذج القياسية بالصيغة الرياضية التالية

$$PM = \alpha + \beta_1(FVE) + \beta_2(FVD) + \varepsilon$$

PM	تمثل ادارة الارباح
FVE	تمثل تقديرات القيمة العادلة
FVD	تمثل الافصاح عن القيمة العادلة

وأما (ε) فهو خطأ النموذج : من المفترض أن يتبع خطأ النموذج التوزيع الطبيعي لمتوسط حسابي يساوي صفر وانحراف معياري واحد صحيح.

وأما (α) فهو ثابت معادلة الانحدار المتعدد additive constant في النموذج، وتشير الرموز التالية : (β_1)، (β_2)،إلى معاملات الانحدار regression coefficients الخاصة بكل متغير من المتغيرات المستقلة المفسرة، وتعبر عن مقدار التغير في المتغير التابع. بدلالة احد المتغيرات المستقلة فرض ثبات متوسطات المتغيرات المستقلة الأخرى.

تحليل البيانات عن المشاركين:

جدول رقم (2) يوضح وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدارسة

المتغير	بدائل الاجابة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	6	%16.2
	دبلوم عالي	8	%21.6
	بكالوريوس	20	%54.1

	ماجستير	3	%8.1
	المجموع	37	%100
التخصص العلمي	محاسبة	18	%48.6
	تمويل ومصارف	8	%21.6
	اقتصاد	4	%10.8
	ادارة الاعمال	7	%18.9
	المجموع	37	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	11	%29.7
	من 5 – 10 سنوات	11	%29.7
	أكثر من 10 سنوات	15	%40.5
	المجموع	37	%100
المسمى الوظيفي	مدير	5	13.5
	نائب مدير	3	8.1
	رئيس قسم	14	37.8
	رئيس وحدة	3	8.1
	مراجع	1	2.7
	محاسب	11	29.7
	المجموع	37	%100

المصدر : اعداد الباحثان من واقع بيانات برنامج SPSS

- يبين الجدول إن أعلى نسبة هي فئة البكالوريوس بنسبة 54.1% ،ثم فئة الدبلوم العالي بنسبة 21.6% ،وفئة الدبلوم المتوسط بنسبة 16.2%، ثم يليه فئة الماجستير بنسبة 8.1%وتشير هذه المعلومات أن معظم أفراد العينة من الفئة الجامعية المؤهلة، مما يعطي البحث قوة ومصداقية أكثر.
- يبين الجدول أن تخصص المحاسبة أعلى نسبة من مجموع أفراد عينة الدراسة حيث بلغت 48.6%، يليه تخصص تمويل ومصارف بنسبة 21.6%، ثم إدارة الأعمال بنسبة 18.9% ، ثم الاقتصاد بنسبة 10.8%
- يبين الجدول إن أعلى نسبة هي فئة أكثر من 10 سنوات بنسبة 40.5% ، تليه فئة أقل من 5 سنوات وفئة من 5 – 10 سنوات بنسبة 29.7% من عينة الدراسة.
- يبين الجدول أن أعلى نسبة من مجموع أفراد العينة هم من رؤساء الاقسام حيث بلغت نسبتهم 37.8%، تم يليه فئة المحاسبين بنسبة 29.7% ، ثم مدير بنسبة 13.5%ونائب مدير و رؤساء الوحدات بنسبة 8.1%، وفئة المراجعين بنسبة 2.7%.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

أولا: تحليل مستوى متغيرات قائمة التدفقات النقدية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية:

للتعرف علي مستوي متغيرات محاسبة القيمة العادلة وأثرها على أدارة الأرباح، تم الاعتماد علي المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، ليكون مؤشراً على ذلك

جدول رقم (3)

مستويات درجة الممارسة لأنماط التكنولوجيا المستخدمة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية

درجة الممارسة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
المستويات	1أقل من 1.80	1.80 أقل من 2.60	2.60 أقل من 3.40	3.40 أقل من 4.20	4.20 أقل من 5

جدول رقم (4)

- التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات تقديرات القيمة العادلة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الوزن النسبي
1	اتباع تقديرات القيمة العادلة لقياس اصول في المنشأة يجعل القوائم المالية قابلة للفهم	4.0000	.66667	مرتفعة	80
2	قياس المحاسبي وفقا لتقديرات القيمة العادلة يساعد على ملائمة المعلومات في جودة القوائم المالية	3.9459	.77981	مرتفعة	78
3	القياس المحاسبي وفقا لتقديرات القيمة العادلة يدعم موثوقية المعلومات في جودة القوائم المالية	3.9459	.70498	مرتفعة	78
4	الاعتماد على تقديرات القيمة العادلة يعكس الوجود الفعلي للأصول غير الملموسة في القوائم المالية	3.8378	.79977	مرتفعة	76
5	الاعتماد على تقديرات القيمة العادلة يؤدي لقياس سليم للربح الدوري	3.8919	.65760	مرتفعة	77
6	القياس المحاسبي وفقا لتقديرات القيمة العادلة يوفر القابلية للفهم في معلومات القوائم	4.2432	.89460	مرتفعة جدا	85
7	يوفر استخدام تقديرات القيمة العادلة قوائم مالية ذات مضمون واحد لكافة مستخدميها	4.1081	.84274	مرتفعة	82
8	توفر البيانات المالية المبنية على تقديرات القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للتحقق	3.9730	.83288	مرتفعة	79
9	توفر البيانات المالية المبنية على تقديرات القيمة العادلة معلومات محاسبية تتميز بالموضوعية	3.8919	.90627	مرتفعة	77

10	في ظل تقلبات الاسواق تسمح البيانات المالية المبنية على اساس تقديرات القيمة العادلة من اجل المقارنات	3.8919	.80911	مرتفعة	77
	الإجمالي	3.9730	.35249	**مرتفعة**	79

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمحور الأول وهو " تقديرات القيمة العادلة "، وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.9730) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.35249) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 79% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%،وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.8378 و 4.2432) وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (6) بمتوسط حسابي قدره (4.2432)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (4) بمتوسط حسابي قدره (3.8378)

جدول رقم (5)

التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الافصاح عن القيمة العادلة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الوزن
1	يؤثر الافصاح على اساس القيمة العادلة ايجابيا على ملائمة المعلومات المالية	4.0541	.77981	مرتفعة جدا	81
2	يؤثر الافصاح على اساس القيمة العادلة ايجابيا على الوثوق في المعلومات المحاسبية	3.8378	.86646	مرتفعة	77
3	يؤثر الافصاح على اساس القيمة العادلة ايجابيا على حياد المعلومات المحاسبية	3.9189	.89376	مرتفعة	78
4	يؤثر الافصاح على اساس القيمة العادلة ايجابيا على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	4.2162	.85424	مرتفعة	84
5	يؤثر الافصاح على اساس القيمة العادلة ايجابيا على تقديم المعلومات المحاسبية في الوقت الملائم	4.2703	.76915	مرتفعة جدا	85
6	يؤثر الافصاح على اساس القيمة العادلة ايجابيا على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم والاستيعاب	3.8108	1.22106	مرتفعة	76
7	يؤثر الافصاح على اساس القيمة العادلة ايجابيا على افصاح القوائم المالية عن كافة المعلومات	4.0000	.81650	مرتفعة	80
8	يؤثر الافصاح على اساس القيمة العادلة ايجابيا على القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية	4.0811	.89376	مرتفعة	81
9	يؤثر الافصاح على اساس القيمة العادلة ايجابيا على القيمة الاقتصادية للمعلومات المحاسبية	4.1892	.73929	مرتفعة	83

10	يؤثر الافصاح على اساس القيمة العادلة ايجابيا على ثبات الطرق والاساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى	4.0541	.62120	مرتفعة	81
	الإجمالي	**4.0432**	**.43687**	**مرتفعة**	**80**

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالافصاح عن القيمة العادلة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي(4.0432) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.43687) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 80% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%،وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.8108 و 4.2703) وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (05) بمتوسط حسابي قدره (4.2703)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (06) بمتوسط حسابي قدره(3.8108).

جدول رقم (6)

التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات ادارة الارباح

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الوزن النسبي
1	ادارة الارباح تقوم بها الادارة لتحقيق اهدافها	3.9189	.95389	مرتفعة	78
2	ادارة الارباح تقوم بها الادارة لتحقيق متطلبات الاقتراض والمديونية	3.7297	1.17020	مرتفعة	74
3	ادارة الارباح تقوم بها الادارة لتحقيق توقعات المحللين الماليين والمستثمرين	3.8378	1.06754	مرتفعة	77
4	يمكن الحد من ادارة الارباح عن طريق الالتزام بمعايير محاسبة عالية الجودة	3.9730	.79884	مرتفعة	79
5	يمكن الحد من ادارة الارباح عن طريق الالتزام بمعايير مراجعة عالية الجودة	3.7838	.97568	مرتفعة	75
6	يمكن الحد من ادارة الارباح عن طريق تفعيل دور الجهات الاشرافية والرقابية	3.8649	.91779	مرتفعة	77
7	يمكن الحد من ادارة الارباح عن طريق تفعيل دور أليات الحوكمة	3.8649	1.03178	مرتفعة	77
8	يمكن الحد من ادارة الارباح عن طريق زيادة مستوى الافصاح والشفافية في التقارير المالية	4.0811	1.03758	مرتفعة	81
9	يمكن الحد من ادارة الارباح عن طريق استخدام تقديرات القيمة العادلة	4.0000	1.15470	مرتفعة	80
10	يمكن الحد من ادارة الارباح عن طريق الافصاح على اساس القيمة العادلة	4.1622	.98639	مرتفعة	83

الإجمالي	3.9216	.45895	مرتفعة	78

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمحور التدفقات النقدية الناتجة من الانشطة التمويلية ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.9216) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.45895) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 78% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%،وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.7297 و 4.1622) وهي مرتفعة جدا ، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (10) بمتوسط حسابي قدره (4.1622)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (02) بمتوسط حسابي قدره(3.7297).

ثانيا: اختبار الفرضيات

بناء على تساؤلات الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها على النحو التالي :

H1 – "توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين محاسبة القيمة العادلة وادارة الارباح في المصارف التجارية الليبية " .

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

H1.1 توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين استخدام تقديرات القيمة العادلة وادارة الارباح في المصارف التجارية الليبية

H1.1 توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الافصاح عن القيمة العادلة في صلب القوائم المالية و ادارة الأرباح.في المصارف التجارية الليبية

الانحدار الخطي المتعدد التدريجي.

بناء على ما سبق من نتائج سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي ، لتحديد الأثر التفاعلي والتبادلي للمتغيرات الأكثر تأثيرا على ادارة الارباح.

جدول رقم (8)

الانحدار الخطي المتعدد التدريجي بين ***PM*** والمتغيرات الأكثر تأثيراً

المتغيرات المستقلة	الرمز	β	F. test		R	R2
			F	Sig		
الجزء الثابت	α	1.517	16.498	.000	%56.6	%32
الافصاح عن القيمة العادلة	FVD	.595				

دالة عند مستوى أقل من (0.05)

يتضح من الجدول رقم (8) ما يلي :

تبين أن معاملات الانحدار بالنسبة للنموذج كانت معاملات موجبة بالنسبة للعلاقة بين الافصاح عن القيمة العادلة في صلب القوائم المالية و ادارة الأرباح ، وكانت هذه المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05

حيث كان معامل التحديد R^2 للمتغير المستقلة المقبول بالنموذج يفسر (32 %) من المتغير التابع وهو ادارة الارباح. وأن باقي النسبة (68 %) يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف نموذج الانحدار عن النموذج الخطي. وأن قيمة معامل ارتباط بيرسون R

بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة ، قد بلغ (56.6%) وهو ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05 ويشير ذلك لوجود علاقة طردية موجبة بين متغيرات الدراسة. ولاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار F.test، وحيث أن قيمة اختبار F.test تساوي (16.498) وهي ذات معنوية عند مستوى(0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على تأثير المتغير المستقل المتعلق بالافصاح عن القيمة العادلة ، على المتغير التابع.

ومن فروض الانحدار الخطي أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا معياريا بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معياري واحد صحيح . وهذا ما نجده عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطي حيث أن متوسط الأخطاء يساوي الصفر ، والانحراف المعياري لها (0.986) وهي تقترب من الواحد صحيح. والرسم البياني يوضح ذلك .

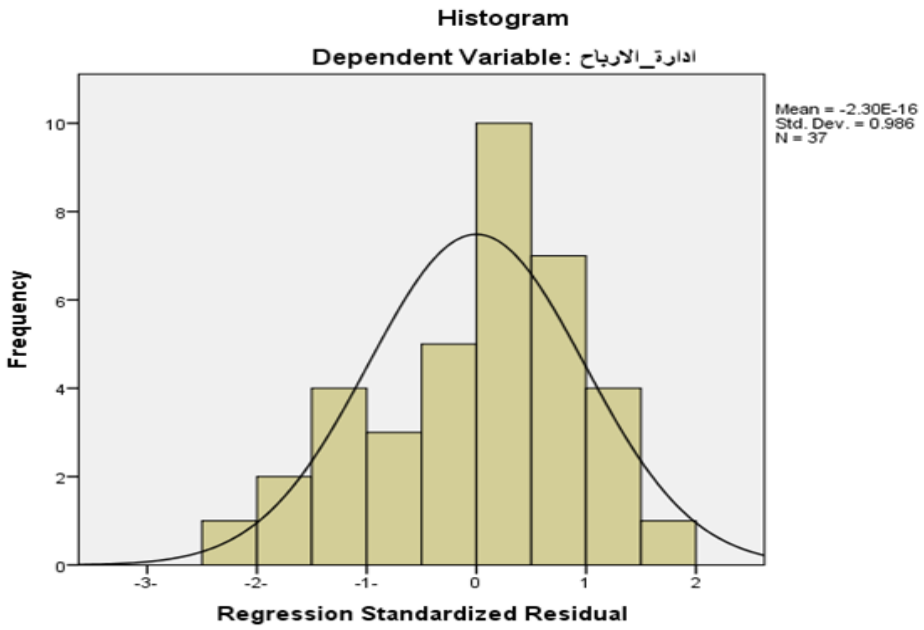

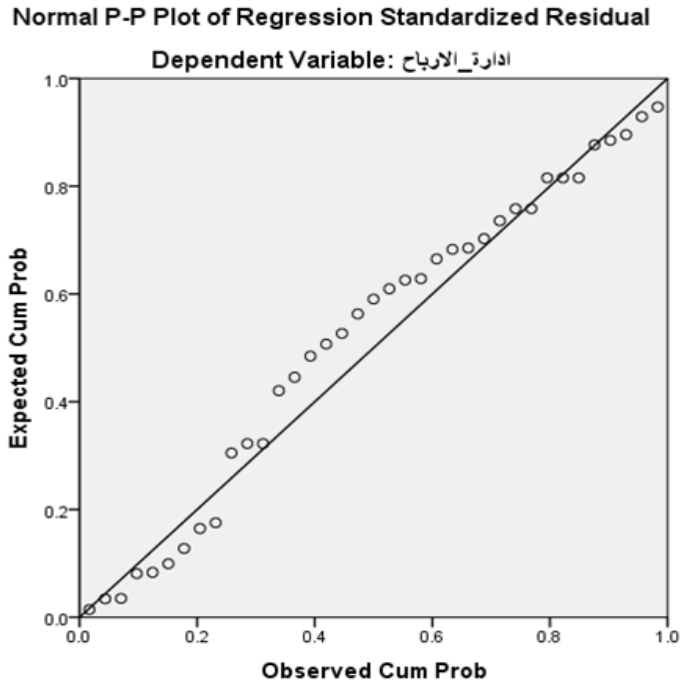

ومما سبق يتضح لنا رفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة بعدم توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الافصاح عن القيمة العادلة في صلب القوائم المالية و ادارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية وقبول الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الافصاح عن القيمة العادلة في صلب القوائم المالية و ادارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

معادلة النموذج

$$PM = 1.715 + .595\ FVD$$

النتائج :-

1- تم اختبار المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً وفقا لنتائج التحليل الإحصائي وذلك باستخدام معدل الانحدار المتعدد التدريجي وهو(الافصاح عن القيمة العادلة)على ادارة الارباح في المصارف التجارية، وتم حذف المتغير المستقل تقديرات القيمة العادلة لعدم وجود تأثير له وفقا لمعدل الانحدار المتعدد التدريجي

2-توجد علاقة طردية(موجبة) وذات دلالة إحصائية للإفصاح عن القيمة العادلة مقاسه بـ(PM) في المصارف التجارية الليبية. حيث كان معامل الارتباط 56.6% .

3-بالنظر للفرضية الثانية رفضت الفرضية الصفرية، القائلة بعدم وجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الافصاح عن القيمة العادلة في صلب القوائم المالية و ادارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الافصاح عن القيمة العادلة في صلب القوائم المالية و ادارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

4-يؤدي الاعتماد على الافصاح عن القيمة العادلة في صلب القوائم المالية الى توفير المعلومات المحاسبية الملائمة وذات مصداقية وحيادية عالية وكذلك قابليتها للفهم والاستيعاب والمقارنة ويزيد من شفافيتها وفاعليتها في ادارة الارباح وهي نتيجة متوافقة مع ما توصلت اليه دراسة (مردان،2012).

التوصيات :-

1- نوصي بضرورة الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة فيما يخص التقديرات والافصاح عنها في القوائم المالية لما لها من أهمية وذلك تطبيقا لمعيار الافصاح المحاسبي باستعمال القيمة العادلة

2-ضرورة متابعة كل الصادر من مجلس المحاسبة المالية الامريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية LASB فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي باستعمال القيمة العادلة للاطلاع على كل التحسينات والتعديلات وانتقاء ما يلائم بيئة المصارف التجارية منها

3- الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي للمحاسبين والماليين في المصارف فيما يتعلق بأهمية محاسبة القيمة العادلة

4-إلزام المؤسسات والمصارف بنشر كافة المعلومات المحاسبية فى التقارير والقوائم المالية بشفافية والإفصاح التام عنها

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:-

- التميمي واخرون، عماد واخرون،، (2020)، " اثر نظام المعلومات المحاسبية على العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية"، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 12، العدد 1.أحمد، السيد ؛
- الصائغ، محمد دفع الله الحسن، (2019)، "دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات ادارة الارباح وزيادة موثوقية التقارير المالية"، رسالة دكتوراء منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.
- العدي،ابراهيم؛ عبدالله، حسين(2012)"اثر الضرائب المؤجلة في ادارة الارباح"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات علمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(34)، العدد(1).
- اللوزي، خالد محمد،(2013)، "اثر ممارسة ادارة الارباح على اسعار الاسهم"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، قسم المحاسبة والتمويل
- المباشر، حسن علي حسن(2014)، "علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من ادارة الارباح" ، رسالة ماجستير المنشورة، الجامعة الاسلامية غزة، الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.
- خالد، وليد الطيب عمر، (2016)،" اثر محاسبة القيمة على سلوك واتجاهات ادارة الارباح في القطاعي في السودان"، الامجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث، المجلد الثاني، العدد(5)، ص255-273، بحث رقم 17316
- سالم، عماد زكريا عبدالله؛ عواد، بهاء صبحي عبد اللطيف،(2019)،" اثر ادارة الارباح في سياسة توزيع الارباح و انعكاسها على القيمة السوقية للشركة"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 1، ص173-190.
- سلطان، حسام حميد؛ بافلوفنا، اينينا يلينا،(2021)،" جودة انشطة الفحص الضريبي في الحد من ممارسات ادارة الارباح"

- صالح، وأخرون،(2020)، " اثر محاسبة القيمة العادلة وفقا للمعيار المحاسبي المصري رقم(45) على شفافية التقارير المالية : دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، مصر.
- عثمان، ابراهيم يعقوب اسماعيل،(2016)،" اثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، دراسة تطبيقية وميدانية، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، قسم المحاسبة.
- عيسى، ريم؛ استامبولي، اسيا،(2019)،" اثر الزام الشركات بتبني معايير التقرير المالي الدولية تمهيد الدخل"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 41، العدد 1.
- قشلان،باسل فهد عبد الحميد،(2011)، "أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الاردنية في ضوء الازمة المالية العالمية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال، قسم المحاسبة.
- مردان، زيد عائد،(2012)،" القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الاداء المالي في المصارف التجارية،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 8، العدد25، ص225–248، جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد، الكوفة، العراق.
- محمد، عمر الحسن؛ محمد، محمد احمد،(2019)،" اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين: دراسة ميدانية"، المجلة العربية للادارة، مجلد39، عدد3.
- محمود، عبدالحميد العيسوي،(2020) ،" اثر ممارسات ادارة الارباح من خلال ادارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الارباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، العدد(1)، الجلد(4).
- مصعب، معزاوي، (2016)، "اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات ادارة الارباح: دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين"، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، قسم العلوم لمالية والمحاسبية.
- نور، عبدالناصر ابراهيم؛ العواوودة، حنان، (2017)، "ادارة الارباح واثرها على جودة الارباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة"، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد(13)، العدد(2).
- هرش، اسامه محمد يوسف،(2017) "اثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الارباح"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، عمان.

ثانياً: المراجع الاجنبية

- Takacs, A., & Szucs, T., & Kehl, D., & Fodor, A,. (2020). The effect of fair valuation on banks' earnings quality: empirical evidence from developed and emerging European countries. A Cell Press journal, 6 (12) ,https://www.cell.com/heliyon/home.
- Šodan, S., (2015). The impact of fair value accounting on earnings quality in eastern European countries. Emerging Markets Queries in Finance and Business, Procedia Economics and Finance (32), 1769–1786. https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)01481-1.

- Hamadi, B., & Mejri, T., (2017). The Value-Relevance of Banks' Fair Value Disclosures During the Financial Crisis: The Case of European Banks. Accounting Auditing Control, 23 (3), 29-62.
- Tutino, M., & Pompili, M., (2018). FAIR VALUE ACCOUNTING AND MANAGEMENT OPPORTUNISM ON EARNINGS MANAGEMENT IN BANKING SECTOR: FIRST EVIDENCE. Corporate Ownership & Control, 15 (2), ISSN Online: 1810-3057.
- Markou, D., & Tsitsoni, F., (2013). FAIR VALUE ACCOUNTING AND EARNINGS Quality: Listed Real Estate Companies in Sweden. Master's Thesis, Karlstad Business School, https://www.academia.edu.
- Tutino, M. (2016). La fair value accounting nei bilanci delle società. Kluwer, Padova.
- IASB. (2011). International Financial Standard 13 – Fair Value Measurement, edited by I. A. S. C. Foundation. London: IASB.
- DeFond, M. L. (2010). Earnings quality research: advances, challenges and future research. Journal of Accounting and Economics, 50 (2):402-409.
- Ghazali, A, W., & Shafie, N, A., & Sanusi, Z, M,. (2015). Earnings Management: An Analysis of Opportunistic Behaviour, Monitoring Mechanism and Financial Distress. Procedia Economics and Finance, 28: 190-201.
- Healy, P. M., Wahlen, J. M. (1999). A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting. Accounting Horizons, 13, 365-383.
- Carrut, P. J. (2011). Earnings Management: The Role Of Accounting Professionals. International Business & Economics Research Journal, 1 (3): 9-14.
- Song, C.J., & Thomas, W.B., & Yi, H., (2010). Value relevance of FAS no.157 fair value hierarchy information and the impact of corporate governance mechanisms. The Accounting Review, 85(4), pp.1375-1410.

.